

أكد خلال افتتاحه معهد الدراسات القضائية أن قانون جرائم تقنية المعلومات لا يمس الحريات الصانع: الانتقال لمحاكم الأسرة بجميع المحافظات خلال شهرين

في 15 فبراير 1994 في عهد وزير العدل الأسبق مشاري العنجري بموجب المرسوم بقانون 37 لسنة 1994 وبأشهر نشاطه التدريبي والتأهيلي اعتباراً من يناير 1995 بالمبنى الكائن بشارع فهد السالم، وهو المبنى الذي كان قد تم تخصيصه ليكون مقراً لأول محكمة بالكويت عام 1936، مضيفاً أنه قد تم وضع حجر الأساس لهذا المبنى الذي يعد من أكبر المعاهد القضائية في عهد وزير العدل الأسبق المستشار راشد الحماد، وقد كان لمديري المعهد الذين تعاقبوا على إدارته الدور الكبير والفعال في سبيل ارتقائه وقيامه بالدور الرائد المنوط به، وموضحاً أنه لا يخفى على أحد الدور المميز والمهم والرائد للمستشارين نواب مديري المعهد المتعاقبين حتى الإدارة الحالية في سبيل قيام المعهد برسائله السامية، وكذلك من تعاقب من النواب في قطاع الشؤون المالية والإدارية.

وشكر وكلاء الوزارة لما قدموه من خدمات جليلة في سبيل تذليل العقبات الإدارية وتمكين المعهد من القيام برسائله على الوجه المطلوب، والوكلاء المساعدين وكل من ساهم لقيام المعهد بأداء دوره، كما شكر وزارات الدولة التي ساهمت في هذا الإنجاز الكبير سواء من البلدية أو وزارة الأشغال وغيرها من وزارات ذات الاختصاص، متمنياً أن يكون المعهد لبنة بناء ذات أثر فعال في نظامنا القضائي الشامخ والراسخ وأن تعود رسالته بالخير لأعضاء السلطة القضائية ولكافة الجهات سواء ما كان من أعاون القضاء أو غيرها، والذي يمثل تدريب أعضائها ضرورة لإمكانها من القيام بالدور المنوط بها على الوجه الأكمل.



يعقوب الصانع واربينة هوفنسيان خلال توقيع الاتفاقية



يعقوب الصانع ووزيرة العدل الأرمينية أربينة هوفنسيان خلال إزاحة الستار عن افتتاح المعهد (قاسم باشا)

البعض تصويره بأنه يمس الحريات وهو بعيد كل البعد عن المساس بالحريات، لكنه يضع آلية جديدة لمواجهة الجرائم المستحدثة والعبارة للحدود، وذلك للسيطرة على الجرائم الجديدة، خاصة أن أنماط الجرائم تغيرت، ولم تعد مقصورة على الجرائم التقليدية، ولذلك كان لابد من معالجة هذه القضايا من خلال آليات جديدة تناسبها.

سيصدر قرارات تنظيمية خاصة بالأجهزة الحكومية والشركات والبنوك بإلزامها بالتعاون باستخدام الوسائط الإلكترونية في الاعلان، حتى لا تطول المسدة، داعياً جميع الجهات ذات الصلة التي لديها قضايا وتستخدم الوسائط الإلكترونية الى أن تتعاون مع وزارة العدل في استخدامها لأنها سوف تضطر إلى ذلك بعد صدور القرار التنظيمي.

وقد تقدمنا بقانون جرائم تقنية المعلومات وهذا القانون النوعي الذي يحاول

اسامة ابوالسعود

أكد وزير العدل يعقوب الصانع أن معهد الكويت للدراسات القضائية احتل مكانة بارزة بين نظرائه من المعاهد القضائية العربية، وهذه المكانة لم تات من فراغ، ولكن جاءت بتضافر الجهود وجهود القائمين عليه منذ إنشائه بمرسوم رقم 37 لسنة 94، حتى أصبح صرحاً شامخاً في مجال التدريب القضائي. جاء ذلك خلال افتتاح معهد الكويت للدراسات القضائية، لافتاً إلى ضرورة استمرارية وتحديث وتطوير وسائل تأهيل القضاة وأعضاء النيابة وغيرهم من الفئات ذات الصلة وتحقيق المزيد من استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة استكمالاً لهذا الصرح. وأضاف أن افتتاح المعهد القضائي يأتي تواماً وتتمازجاً لما أنجزته وزارة العدل في اقرار حزمة قوانين واجراءات لتطوير آليات تنظيم العدالة، مشيراً إلى أن أهم قانون صدر خلال الفترة الماضية هو قانون محكمة الأسرة، خاصة أنه يعد قانوناً دولياً ومحط احترام دول المنطقة لما له من عناية بالأسرة وحماية الطفل بسبب ما يتعرض له نتيجة انفصال الوالدين، حيث تم تنفيذه بدءاً من 22 مارس، مبشراً بأنه خلال شهرين سيتم الانتقال إلى محاكم الأسرة في جميع المحافظات. وأشار إلى أن قانون الإعلان الإلكتروني سهل الكثير من الأمور حيث كان كثير من القضايا في السابق تتعطل بسبب الإعلان، ووقفنا لذلك بالمرصاد من خلال قانون الاعلان الإلكتروني، وقانون المرافعات وتم تنفيذه من خلال استخدام الوسائط الإلكترونية. وأضاف الصانع أنه

اتفاقية تعاون ثنائي مع أرمينيا

اسامة ابوالسعود

نحو اتخاذ اجراءات فاعلة لمكافحة كل انواع الجرائم والاعمال الداعمة لها، مؤكداً المساعي الحثيثة للبلدين نحو محاربتها والحد من تأثيرها على مجتمعاتنا. وذكر أن التحديات السياسية الواقعية المتعلقة بقضايا أساسية وخاصة التي تمس أمن واستقرار المجتمع الدولي كافة لها أثر يستدعي توحيد الرؤى والجهود لإيجاد السبل والاليات الكفيلة بالتنسيق المستمر بين البلدين. وبيدها، أكدت وزيرة العدل الأرمينية أربينة هوفنسيان عمق ومثانة العلاقات الأرمينية - الكويتية، وحرص البلدين على تطويرها، خصوصاً في المجال القانوني والقضائي.

أكد وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع حرص الكويت وسعيها الدائم نحو بحث واتباع كل السبل الواقعية في تعزيز مجالات التعاون مع جمهورية أرمينيا بما فيها التعاون في المجالين القانوني والقضائي. وبين الصانع في كلمة القاها، على هامش توقيع اتفاقية تعاون ثنائي بين البلدين في المجالين القانوني والقضائي صياح امس بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، ان اتفاقية التعاون تأتي من اعتقاد راسخ بان مثل هذا النمط من التعاون الثنائي بات يمثل ركيزة اساسية

جمعية مدينة صباح الأحمد التعاونية

إعلان

بناءً على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في كتابها رقم (2016/12201) تعلن جمعية مدينة صباح الأحمد عن حاجتها للتعاقد مع شركة أو مؤسسة متخصصة في مجال

- (أعمال المناولة والتنظيف - الأمن والحراسة)
- وفقاً للشروط الآتية:
- 1- أن تكون الشركة أو المؤسسة من ذوي الاختصاص ومرخصاً لها في ذلك.
 - 2- أن تكون الشركة لها سابقة أعمال.
 - 3- أن تكون العمالة على إقامة الشركة ومتواجدة حالياً.
 - 4- تقديم حصر عمالة من إدارة العمل.
 - 5- سوف يتم استبعاد الشركة أو المؤسسة التي لم توفر صورة من الترخيص التجاري ساري المفعول في المظروف.
 - 6- يقدم مع العطاء شيك مصدق أو خطاب ضمان صالح لمدة (3) شهور بقيمة (2000) دينار كسأمن بصرف لصالح الجمعية في حال ترسية المناقصة عليه ولم يلتزم بها.
 - 7- السعر معيار أساسي للاختيار عند توافر الشروط المذكورة أعلاه.
 - 8- تلتزم الشركة أو المؤسسة التي رست عليها المناقصة بتنفيذ العقد اعتباراً من التاريخ الذي حدته الجمعية في كراسة الشروط وفي حال عدم الالتزام يتم صرف الشيك لصالح الجمعية وتتم إعادة الطرح مرة أخرى.
 - 9- يتم حرمان الشركة من المشاركة في المناقصات لمدة سنتين في حال انسحاب الشركة من المناقصة بعد الترسية عليها.
 - 10- أن تلتزم الشركة بجميع ما جاء من بنود في كراسة الشروط.

فعلى الشركات المتخصصة في هذا المجال والراغبة في التعاقد مراجعة إدارة الجمعية والكاتبة (بمدينة صباح الأحمد الإسكانية - القطاع الحكومي (A5) - مقابل مخفر الشرطة) لاستلام كراسة الشروط مقابل رسوم (50 د.ك) غير قابلة للرد وتقديم عروض الأسعار داخل الطرف المغلق وذلك اعتباراً من يوم الإثنين الموافق 2016/5/2م وحتى نهاية دوام يوم الإثنين الموافق 2016/5/16م ، خلال مواعيد الدوام الرسمية من الساعة (9) صباحاً وحتى الساعة (3) عصراً، وللجمعية الحق في رفض أي عطاء دون إبداء الأسباب.

للاستفسار الاتصال برقم: 97592761

اننا مقبلين على مرحلة جديدة من النمو والتوسعات لذا فهناك العديد من فرص العمل متاحة للجميع.

قم بزيارة احد فروعنا وقابل مدير الفرع

- ### المتطلبات العامة:
- سيرة ذاتية مرفق بها صورة شخصية
 - خبره سنتين بالاسواق المركزية او المجالات ذات الصلة
 - جواز سفر وفيزا صالحه للتحويل و ذات فترة صلاحية كافية
 - صورة البطاقة المدنية
 - صورة اذن العمل

APPLY NOW ONLINE:
www.citycentre.com.kw/careers.asp
 Or Email us:
cchcareers@outlook.com
 Follow Us:
 CityCentreKwt @CityCentreKwt CityCentreKuwait CityCentreKuwait

سيتي سنتر
 احصل أكثر • وفراكثر

النجاح الخيرية

#تسلم_إيدك

تدوين (2016/150)

لجنة التعريف بالإسلام
 ISLAM PRESENTATION COMMITTEE
 جمعية النجاح الخيرية